الإدْغامُ الواجِبُ
بينَ
عُلَماءِ العَرَبِيَّةِ وعُلَماءِ التَّجويد

د.كيان أحمد حازم

قِسم اللغة العربيّة- كلِّيَّة الآداب

جامعة بغداد

تتأثّر الأصواتُ بعضُها ببعضٍ عند تجاورِها في السلسلةِ الكلاميةِ، وتتنوّع صُوَرُ ذلك التأثّر، إلاّ أنّ معظمَها ينضوي تحتَ موضوعِ المُماثلةِ، وهي أن ينحوصوتانِ متجاورانِ أو أكثرُ نحو التماثلِ أو التقاربِ في المخارجِ أو الصفاتِ.

ومَيلُ الأصواتِ إلى التماثلِ لا يَحدُثُ على نحو شاملٍ أو مُطَّردٍ؛ فلو أُتيحَ لهذا الاتِّجاهِ أن يعملَ بِحُرِّيَّةٍ لانتهَى بالفُروقِ بين الوحداتِ الصوتيّةِ إلى درجةِ الصِّفرِ، وهي فروقٌ ضروريَّةٌ لِلفَهم. ومِن ثَمَّ فإنَّ اللغةَ غالبًا ما تقاومُ هذا التَّهديدَ بتثبيتِ الاختلافاتِ الضَّروريَّةِ عن طريق المواءمةِ بين المَيل إلى المماثلةِ وضرورة تحقيق الفَهم[١]. وأَشهَرُ صُوَرِ المماثلةِ في العربيّة: المُضارَعَةُ، والإدغامُ؛ فأمّا المُضارَعَةُ فهي المُماثَلةُ الجُزئيّة التي لا تَصِلُ إلى درجة الإدغام الذي يقتضي تحوُّلَ أَحَدِ الصوتَينِ إلى مِثلِ الصّوتِ الآخَرِ في مخرجه وصفاته، ولكنّها تُغيِّرُ بعضَ صفاتِ أَحَدِ الصوتَينِ بِما يُقَرِّبُ بينهما بِشكلٍ يُخَفِّفُ مِن عمليّة النُّطق بهما[٢] ولذلك سمّاها ابنُ جنِّي (ت٣٩٢هـ) الادِّغامَ الأصغرَ[٣].

وأمّا الإدغامُ فهو المُماثلةُ الكُلِّيَّةُ، ويُمَثِّلُ أعلى صُوَرِ المُماثلةِ بين الأصوات؛ فإذا كانَت المُضارَعَة تُؤدِّي إلى تقريب صوتٍ من صوتٍ فإنّ الإدغامَ يُؤدِّي إلى قَلبِ الصوتِ إلى مِثل نظيرِهِ ونُطقِهما نُطقًا واحدًا[٤].

ويُعالِجُ هذا البحثُ الإدغامَ الذي حُكمُهُ الوُجوبُ؛ فقد بَنَيْتُهُ- بعدَ تعريفِ الإدغامِ وبيانِ أقسامِهِ باعتِبارِ الحُكمِ- على قِسْمَي الإدغام الواجب: إدغامِ المُتَماثِلَيْنِ الواجِبِ، وإدغامِ المُتَقارِبَيْنِ الواجبِ، مُبَيِّنًا في أثناءِ ذلك أضرُبَ كُلٍّ منهما، وما وَقَفْتُ عليه فيها مِن خِلافٍ بينَ عُلَماءِ العربيَّةِ وعُلَماءِ التَّجويدِ.

الإدغامُ لُغةً واصطِلاحًا

يأتي الإدغامُ في اللغةِ لِمَعانٍ مختلفةٍ؛ فيُقالُ: دَغَمَهُمُ الحَرُّ والبَرْدُ: غَشِيَهُم، وأَنْفَهُ: كَسَرَهُ إلى باطِنٍ، والإناءَ: غَطّاهُ. والدُّغْمَةُ والدَّغَمُ مِن لونِ الخَيْلِ: أن يَضرِبَ وجهُهُ وجَحافِلُهُ إلى السَّوادِ، ويكونَ ذلك أشَدَّ سَوادًا من سائرِ جَسَدِهِ. وأدغَمَهُ اللهُ تعالى: سَوَّدَ وجهَهُ، والفَرَسُ اللجامَ: أدخَلَهُ في فيهِ، والحَرفَ في الحَرفِ: أدخَلَهُ[٥].

أمّا الإدغامُ في الاصطِلاحِ فهو «وَصلُكَ حَرفًا ساكِنًا بِحرفٍ آخَرَ مُتحرِّكٍ، مِن غيرِ أن يُفصَلَ بينهما بِحركةٍ أو وَقفٍ، فيَصيرانِ بِتداخُلِهما كحَرفٍ واحدٍ»[٦]، مِن غيرِ أن تُبخَسَ الحُروفُ حقَّها وتُنقَصَ[٧].

ويَتضَمَّنُ هذا التَّعريفُ الضَّوابطَ الأساسيَّةَ لِلإدغامِ؛ فقولُنا: «وَصلُكَ حَرفًا ساكِنًا بِحرفٍ آخَرَ مُتحرِّكٍ»، يُشيرُ إلى وُجوبِ أن يكونَ الأَوَّلُ ساكنًا والثّاني مُتَحرِّكًا[٨]. وقولُنا: «من غيرِ أن يُفصَلَ بينهما بِحركةٍ أو وَقفٍ»، يُشيرُ إلى شَرطِ التَّلاصُقِ وهو أن يكونَ الحرفانِ مُتلاصِقَيْنِ تَمامًا مِن غيرِ حاجِزٍ مِن حَرَكةٍ أو وَقفٍ. فلابُدَّ لِمَن يُريدُ إدغامَ المتحرِّكَيْنِ أن يُزيلَ فاصِلَ الحركةِ بينَهما[٩]، ما لم يَكُن ما قَبلَ الأَوَّلِ ساكِنًا في الأصلِ[١٠]. وما كانَ المُدغَمُ والمُدغَمُ فيه مُتحرِّكَيْنِ سُمِّيَ إدغامًا كبيرًا، وقُطْبُهُ الذي احتَفَلَ به أبوعَمرِو بنُ العلاءِ البَصريُّ (ت١٥٤هـ) في رِوايةِ صالحِ بنِ زِيادٍ السُّوسيِّ (ت٢٦١هـ) عنه، وشَرطُهُ عندَهُ التِقاءُ المدغَمِ في المُدغَمِ فيه خَطًّا لا لَفظًا. أمّا ما كانَ فيه المُدغَمُ ساكِنًا والمُدغَمُ فيه مُتحرِّكًا فيُسمّى الإدغامَ الصغيرَ، وهو الذي نُقِلَ عن سائرِ القُرّاءِ[١١]. وقولُنا: «مِن غيرِ أن تُبخَسَ الحُروفُ حقَّها وتُنقَصَ»، يُشيرُ إلى شرطِ ألاّ يَذهَبَ الإدغامُ بِطائفةٍ مِن الصِّفاتِ امتازَ بها صوتٌ- أو مجموعةٌ مِن الأصواتِ- من غيرِهِ[١٢]. وهذا ما حكاهُ ابنُ جنِّي بِقولِهِ: «إنّما المَذهَبُ أن تُدغِمَ الأضعفَ في الأقوَى»[١٣]. وقال أبو عَمرٍو الدانيُّ (ت٤٤٤هـ): «وما تكافأَ في المنزلةِ بينَ المتقارِبَيْنِ فإدغامُهُ جائزٌ؛ لأنّه لا يَعرِضُ له ما يَمنعُه من الإدغام، وما تفاضَلَ من ذلك في المنزلةِ بزيادةِ الصوتِ فإدغامُه مُمتنِعٌ؛ لما يَدخُلُه من الاختلالِ بِذهابِ صوتِه بِالإدغام، فلا يُدغَمُ الأفضَلُ في الأنقَصِ لِذلك»[١٤].

وأفرَدَ سيبَوَيْهِ بابًا سَمّاهُ «باب الإدغام في الحرفَيْنِ اللذَيْنِ تَضَعُ لِسانَك لهما مَوضِعًا واحدًا لا يَزولُ عنه»[١٥]. وكانَ قد علَّلَ ظاهِرَةَ الإدغامِ في أَوَّلِ (باب التَّضعيف) بِقولِهِ: «اعلَمْ أنَّ التَّضعيفَ يَثْقُلُ على ألسنتِهم، وأنّ اختِلافَ الحروفِ أَخَفُّ عليهم مِن أن يكونَ مِن مَوضِعٍ واحدٍ... وذلك لأنّه يَثْقُلُ عليهم أن يَستعمِلوا ألسنتَهم مِن مَوضِعٍ واحدٍ ثُمَّ يَعودُوا له، فلَمّا صارَ ذلك تَعبًا عليهم... كَرِهُوهُ وأَدغَموا لِتكونَ رَفعَةً واحدةً»[١٦].

وخِلافُ الإدغامِ الإظهارُ، وهو لغةً: البيانُ[١٧]، واصطِلاحًا: «أن تَقطعَ الحرفَ الأوَّلَ مِن الثّاني قَطعًا تُبينُهُ منه مِن غيرِ سَكتٍ عليه»[١٨]. ويُعَبَّرُ عنه بِـ(البَيان)

و(التَّبيين)[١٩]. والإظهارُ هو الأصل في الكلامِ والإدغامُ فرعٌ[٢٠]؛ إذ لا يَحتاجُ إلى سببٍ في وجودِهِ، في حين أنّ الإدغامَ به حاجةٌ إلى ذلك، وأسبابُهُ ثلاثةٌ: التّماثُلُ، أو التّجانُسُ، أو التّقارُبُ؛ «فالتَّماثُلُ أن يتَّفِقا مخرَجًا وصِفةً... والتَّجانُسُ أن يتَّفِقا مخرَجًا ويَختلِفا صِفةً... والتَّقارُبُ أن يتقارَبا مخرَجًا أوصِفةً، أو مخرَجًا وصِفةً»[٢١].

أَقسامُ الإدغام:

لِلإدغامِ تقسيماتٌ تختلِفُ باختلافِ أُسُسِ التَّقسيمِ، ويُهِمُّنا مِن ذلك تقسيمُهُ باعتِبارِ الحُكمِ على الإدغامِ؛ إذ يُقسَمُ- تَبَعًا لِذلك- على ثلاثةِ أقسامٍ هي: الإدغامُ المُمتنعُ، والإدغامُ الجائزُ، والإدغامُ الواجبُ.

فأمّا الإدغامُ المُمتنِعُ فأربعةُ أقسامٍ؛ أوَّلُها: أن يتحرَّكَ الأَوَّلُ ويُسَكَّنَ الثّاني نحو (ظَلَلْتُ)؛ وثانيها: أن يكونَ أحدُهما لِلإلحاقِ نحو (مَهْدَدٍ)؛ وثالثُها: أن يكونَ ما قَبْلَ الأَوَّلِ حَرفًا ساكِنًا غيرَ مَدَّةٍ نحو (وَلِيِّ يَحْيَى)، و(عَدُوٌّ وَلِيد)؛ ورابِعُها: أن يُؤَدِّيَ الإدغامُ إلى ما ليسَ بِمِثالٍ لِلفِعلِ نحو (ظُلَل)، و(سُرُر)[٢٢].

وأمّا الإدغامُ الجائزُ فهو «أن يلتقِيَ الحرفانِ مُتَحَرِّكَيْنِ في كلمةٍ، وقبلَهُما مُتحرِّكٌ أو مَدَّةٌ نحو (الجَمَلُ لَكَ)، و(المالُ لِزَيْدٍ). ولكَ في هذا الإدغامُ والتَّركُ»[٢٣].

وأمّا الإدغامُ الواجِبُ فهو ما سأُفَصِّلُ القولَ فيه في قابِلِ البَحثِ.

الإدغامُ الواجب:

يَذكرُ الصّرفيّون لإدغام الصوتَيْنِ المتماثِلَيْنِ أو المتقارِبَيْنِ ثلاثةَ أحكامٍ هي: الوجوبُ، والجَوازُ، والامتناعُ. وهذه الأحكامُ خاصّةٌ بالاستعمال اللغويّ، أمّا في قراءةِ القرآن فإنّ الإدغامَ تَحكُمُه القراءةُ؛ لأنّها سُنَّةٌ متَّبَعَةٌ[٢٤].

ولكِن بالاستقراءِ تبيّنَ أنّ الخِلافَ بين عُلماء العربيّة وعُلماء التّجويد في مواضع الإدغام الواجبِ إنّما هو في إدغام المتقارِبَيْنِ أساسًا. وسأُبيِّنُ هذه المواضعَ في أماكِنِها المناسبةِ من البحث إن شاء الله.

فالإدغامُ الواجبُ إذن يكونُ في الصوتَيْنِ المتماثِلَيْنِ أو المتقارِبَيْنِ، وفي الآتي بيانُ تفصيلِ ذلك:

١. إدغامُ المُتَماثِلَيْنِ الواجبُ.

يكون التِقاءُ الصوتَيْنِ المُتماثِلَيْنِ على ثلاثةِ أضـرُبٍ، أوَّلُهـا: أن يُسَـكَّنَ الأوَّلُ ويتحرَّكَ الثاني، وثانيها: أن يتحرَّكَا مَعًا، وثالثُها: أن يَتحرَّكَ الأوَّلُ ويُسَكَّنَ الثاني. ويقَـعُ الوُجوبُ في الضَّربَيْنِ الأوَّلِ والثّاني- وسيأتي تفصيلُ شُروطِهِ-، ومعنَى الوجوبِ هنا أنّ مُستعمِلَ اللغةِ لا يستطيعُ تفاديَ الإدغامِ، فهو يَحدُثُ تلقائيًّا[٢٥]، وأمّا الضَّربُ الثّالثُ فيَمتَنِعُ الإدغامُ فيه؛ فلا تَعلُّقَ لِلبَحثِ به؛ لأنّه مَعنِيٌّ بِما يَجِبُ فيه الإدغامُ فَحَسْبُ. وفي ما يـأتي تفصيلُ القولِ في ضَرَبَي الإدغامِ المتعلِّقَيْنِ بإدغامِ المُتَماثِلَيْنِ الواجِبِ:

- الضَّربُ الأوّلُ: أن يُسَكَّنَ الأوَّلُ ويتحرَّكَ الثاني.

ويكون الإدغامُ في هذه الحالة واجبًا؛ إذ لا حاجزَ بينَ الصوتَيْنِ مِن حركـةٍ ولا غيرِها[٢٦]، وسَواءٌ أكانَ المِثلانِ في كلمتَيْنِ نحو: لَمْ يَكْتُب بِّالْقَلَمِ، أَم في كلمةٍ واحدةٍ نحـو (مَنَّ) و(هَمَّ)[٢٧]. ولكن اشتَرَطَ العُلماءُ لِهذا الإدغامِ الواجبِ عددًا مِن الشروطِ، وهي:

١. ألاّ يكونَ السّاكنُ الأوّلُ والمتحرّكُ الثّاني همزتَيْنِ، وذلك نحوُ: نَبِّئْ أَخَاكَ؛ فإنّه لا يُدغَمُ للاستثقال[٢٨]، إلاّ أن تكون الهمزتانِ عينَيْنِ في الكلمةِ نحو (سَأَّلَ) و(رَأَّسَ)، فإنّك تُدغِمُ ولا تُبدِلُ؛ لأنّك لو أبدَلْتَ إحداهما لاختلفَت العينانِ، والعينانِ أبدًا في كلام العـرب لا تكونانِ إلاّ مِثلَيْنِ[٢٩]. «أمّا إذا التقَى الهمزتان في غير مَوضعِ العَينِ فلا إدغامَ فيهمـا لأنّ لهما بابًا في التَّخفيفِ هو أَولَى بهما من الإدغام»[٣٠].

٢. ألاّ يكونَ المِثلانِ أَلِفَيْنِ: فلا يُدغَمُ في هـذه الحالـةِ لِتَعـذُّرِ ذلـك[٣١]. وعلَّـلَ ابـنُ عصفورٍ(ت٦٦٩هـ) هذا التّعذُّرَ بِأنَّ «الإدغامَ لا يكونُ إلاّ في مُتَحـرّكٍ، والأَلِـفُ لا تتحرَّكُ»[٣٢]. ومِن قَبلُ قال المبرِّدُ (ت٢٨٥هـ): «الأَلِفُ لا تكونُ إلاّ ساكنةً، ولا يلتقي ساكنانِ»[٣٣].

٣. ألاّ يكونَ أوَّلُ المِثلَيْنِ هاءَ السَّكتِ: وذلك نحو قولِهِ تعالى: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ۝٢٩ ﴾ [الحاقّة]، إذ يمتنعُ الإدغامُ هنا على قولِ النَّحويِّينَ. وعبَّرَ عن هذا ابـنُ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) بِقولِه في قصيدتِه الكافية الشّافية: «ولَيْسَ هَا سَكْتٍ...»[٣٤]. وعلَّـلَ السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ) ذلك بِقولِه: «فإنّها إذا وُصِلَتْ يُنوَى الوقفُ عليها والابتداءُ بما بَعدَها، فيتعيَّنُ الفَكُّ، قال أبو حيّان: ولهذا أَظهَرَها القُرّاءُ عندَ الوصلِ ولم يُدغِموها، إلاّ روايةً عن وَرشٍ بِالإدغامِ، وهو ضعيفٌ مِن جهةِ القياس»[٣٥].

والحقُّ أنّ كلامَ السُّيوطيِّ وأبي حيّانَ (ت٧٤٥هـ) ليس دقيقًا، وفيه تحكيمٌ لقواعدِ النَّحويِّينَ في القراءاتِ المتواترةِ، كما أنّ في كلامِ أبي حيّانَ قُصورًا عجيبًا في استقراءِ مَن أَدغَمَ الهاءَيْنِ مِن القُرّاءِ في سورة الحاقَّة؛ إذ إنّ الإدغامَ ليس روايةً مُنفردةً عن وَرشٍ (ت١٩٧هـ) كما ادَّعَى، بل وردَ في قراءةِ كلٍّ مِن ابنِ عامرٍ الشّاميِّ (ت١١٨هـ)، وابنِ كَثيرٍ المكّيِّ (ت١٢٠هـ)، وعاصمٍ الكُوفيِّ (ت١٢٧هـ)، وأبي عَمرٍو البَصريِّ (ت١٥٤هـ)، ونافعٍ المدنيِّ (ت١٦٩هـ)، والكِسائيِّ الكُوفيِّ (ت١٨٩هـ)[٣٦]، فكلُّهم قرأَ بالإدغامِ والإظهارِ على الوَجهَيْنِ، ومعلومٌ أنّ قراءاتِ هؤُلاء صحيحةٌ مُتواترةٌ. وهذا يَكشِفُ عن أنّ بعضَ ما قرَّرَهُ النَّحويّونَ مِمّا ينبغي إعادةُ النّظر فيه لِرَدِّ الأمورِ إلى نِصابِها[٣٧].

٤. ألاّ يكون أوَّلُ المِثلَيْنِ مَدًّا في آخرِ الكلمةِ: قالَ سيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ): «وإذا كانَت الواو قبلَها ضَمَّةٌ، والياءُ قبلَها كسرةٌ، فإنّ واحدةً منهما لا تُدغَمُ إذا كانَ مِثلُها بعدَها، وذلك قولُك: ظَلَمُوا واقِدًا، واظْلِمِي ياسِرًا، ويَغْزُو واقِدٌ، وهذا قاضي ياسِرٍ... وإذا قُلْتَ وأنتَ تأمرُ: اخْشَي ياسِرًا، واخشَوا واقِدًا، أَدغَمْتَ؛ لأنّهما ليسا بِحَرفَي مَدٍّ كالألِفِ»[٣٨].

وتفسيرُ هذا أنّه لا إدغامَ في نحو قولِهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾ [النّاس: ٥]؛ لئلاّ يَذهَبَ المَدُّ بالإدغامِ، مع ضَعفِ الإدغامِ. فلو كانَ حرفَ لِينٍ فقط لَوَجَبَ الإدغامُ[٣٩].

٥. ألاّ يكون أوَّلُ المِثلَيْنِ مُنقَلِبًا عن غيرِهِ انقِلابًا جائزًا: وذلك نحو قِراءةِ: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ٤٣﴾[٤٠] [يوسف]، فـ(لِلرُّيَّا) أصلُها (لِلرُّؤْيَا)، وعندَ التّخفيفِ أصبحَتْ (رُويَا)، فأُعِلَّتْ بِحسبِ القاعدةِ التي تقضي بِأنّه إذا اجتمعَت الواو والياءُ، وكانَت الأُولَى منهما ساكنةً، قُلِبَت الواو ياءً، ثُمَّ أُدغِمَتْ فيها. فالأصلُ إذن هو(رُؤْيَا) لا (رُويَا)، فالقَلبُ هنا لِذلك جائزٌ لا واجبٌ، وكذلك الإدغامُ. وأمّا إذا كانَ أوَّلُ المِثلَيْنِ مُنقَلِبًا عن غيرِهِ انقِلابًا واجبًا فإنّ الإدغامَ يُصبِحُ واجِبًا أيضًا، مثل (غَيّ) أصلُهُ (غَوْيٌ)، اجتمعَتْ فيه الواو والياءُ، والأُولَى منهما ساكنةٌ، فقُلِبَتْ ياءً وجوبًا، وأُدغِمَتْ في الثّانيةِ وجوبًا[٤١].

٦. ألاّ يكونَ المِثلانِ في مجهولِ (فَاعَلَ) المُعتَلِّ العَيْنِ: وذلك نحو (قُوولَ)، لئلاّ يَحصلَ الالتباسُ؛ لأنّه لوأُدغِمَ فقيلَ: (قُوِّلَ) لم يُعلَمْ أَهُو مَجهولُ (قَاوَلَ) أَم مجهولُ (قَوَّلَ). وكذا في (بُويِعَ)[٤٢].

٧. ألاّ يكونَ ما هُما فيه على وزنِ (أَفْعِلْ) التي هي لِلتّعجُّب: وذلك نحوُ: أَحْبِب بِزَيدٍ؛ مُحافظةً على الصِّيغةِ، إذ لو أُدغِما لَذَهبَتْ صيغةُ التّعجُّب(٤٣).

٨. ألاّ يكونَا في ضرورةِ الشِّعرِ: إذ يَجوزُ الإظهارُ في ضرورةِ الشِّعرِ، نحو قولِ الشّاعر:

إنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا(٤٤).

ولا يجوزُ في غيرِ الشِّعرِ إلاّ: ضَنُّوا(٤٥).

- الضَّربُ الثّاني: أن يتحرَّكَا مَعًا.

حدَّدَ أهلُ العِلمِ لِهذا الضَّربِ مِن الإدغامِ عِدَّةَ شُروطٍ، وهي:

١. أن يكونا في كلمةٍ واحدةٍ: وذلك نحو (مَدَّ) أصلُها (مَدَدَ) بالفَتحِ، و(مَلَّ) أصلُها (مَلِلَ) بالكَسرِ، و(حَبَّ) أصلُها (حَبُبَ) بالضَّمِّ(٤٦). بِخلافِ حالِ كونِهما في كلمتَيْنِ، فالإدغامُ حينئذٍ غيرُ واجبٍ في الكلامِ ولا في الشِّعرِ، وأنتَ بِالخيارِ: إن شِئْتَ أدغَمْتَ، وإن شِئْتَ لم تُدغِمْ(٤٧).

٢. ألاّ يَتَصَدَّرَ أحدُهما: فإذا تَصَدَّرَ أحدُهما لم يُدغَما، نحو (دَدَن)(٤٨).

٣. ألاّ يتَّصِلَ أوَّلُهما بِمُدغَمٍ: وذلك نحو (جُسَّس)(٤٩). وعلَّلَ السُّيوطيُّ عدَمَ الإدغامِ هنا بِأنّ فيه إبطالاً لِلإدغامِ الذي قبلَهُ(٥٠).

٤. ألاّ يكونا في وزنٍ مُلحَقٍ: وذلك سَواءٌ أكانَ الملحَقُ أحدَ المِثلَيْنِ مثل (قَرْدَد)- أي: ما ارتَفَعَ من الأرضِ-، أَم زائدًا قبلَ المِثلَيْنِ مثل (هَيْلَل)- أي: أكثَرَ مِن ذِكرِ لا إلـهَ إلاّ اللهُ-، فإنّ الياءَ مَزيدَةٌ لِلإلحاقِ بِـ(دَحْرَجَ)، أَم بِزيادةِ أحدِ المِثلَيْنِ وغيرِهِ مثل (اقْعَنْسَسَ)- أي: رجَعَ إلى الخَلفِ- فإنّه مُلحَقٌ بِـ(احْرَنْجَمَ)- أي: أرادَ الأمرَ ثُمَّ رَجَعَ عنه-، والإلحاقُ حصلَ فيه بالسِّينِ الثّانيةِ وبالألفِ والنُّون(٥١). وعلَّلَ أبوعليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) عدَمَ الإدغامِ في الإلحاقِ بِقولِه: «لو أَدغَمْتَ شيئًا منها لم تُوازِ ما أرَدتَّ الإلحاقَ به وخالَفَهُ في وزنِهِ، فكانَ ذلك نَقضًا لِلغَرَضِ»(٥٢).

٥. ألاّ يكونَ المِثلانِ في اسمٍ على وزنِ (فَعَل) كـ(طَلَل) و(مَدَد)، أو(فُعُل) كـ(ذُلُل) و(جُدُد)، أو(فِعَل) كـ(لِمَم)، أو(فُعَل) كـ(دُرَر) و(جُدَد)(٥٣) وعلَّلَ ابنُ مالكٍ فكَّ الإدغامِ هنا بِقولِه: «ووَجَبَ لِـ(فِعَل) و(فُعَل) و(فُعُل) الفَكُّ لِمُخالفتِها الفِعلَ في الوزنِ؛ إذ الإدغامُ فرعٌ على الإظهارِ، فخُصَّ بِالفعلِ لِفرعيّتِهِ، وتَبِعَ الفِعلَ فيه ما وازَنَهُ من

الأسماءِ دونَ ما لا يُوازِنُ. ولأصالةِ الفعلِ في الإدغامِ لم يُستثنَ منه مفتوحُ العَينِ ولا مكسورُها- غالبًا- ولا مضمومُها، واستُثنِيَ مِن الاسمِ الثُّلاثيِّ المفتوحِ العَينِ كـ(لَمَم) لِيُعلَمَ بذلك ضَعفُ سببِ الإدغام فيه وقوَّتُهُ في الفِعلِ»[٥٣].

أمّا موفَّقُ الدِّين أبو البقاءِ المعروفُ بابنِ يَعيشَ (ت٦٤٣هـ) فعلَّلَ امتِناعَ إدغامِ المِثلَيْنِ في نحو (سُرُر) و(طَلَل) و(جُدَد) وإن كانا أصلَيْنِ مثلهما في (شَدَدَ) و(مَدَدَ) بِأَنَّ «الإدغامَ فيها يُحدِثُ لبسًا واشتباهَ بناءٍ ببناءٍ؛ إذ لو ادُّغِمَتْ لم يُعلَم المقصودُ منها؛ ألا ترى أنّك لو ادغَمْتَ فقُلْتَ: طَلٌّ، وسُرٌّ، وجُدٌّ، لم يُعلَمْ أنَّ (طَلَلاً) (فَعَلٌ) وقد ادُّغِمَ؛ لأنّ في الأسماءِ ما هوعلى زِنَةِ (فَعْل) ساكنِ العَيْنِ نحو (صَدّ) و(جَدّ). ولو ادُّغِمَ نحو (سُرُر) فقيلَ: سُرٌّ، لم يُعلَمْ هل هو (فُعُلٌ) مِثلُ (طُنُب) وقد ادُّغِمَ أو هو على (فُعْل) أصلاً نحو (جُبّ) و(دُرّ)، وكذلك (جُدَدٌ). ولم يَكُن مِثلُ هذا اللبسِ في نحو (شَدَّ) و(مَدَّ)؛ لأنّه ليسَ في زِنةِ الأفعالِ الثّلاثيّةِ ما هو على زِنَةِ (فَعْل) ساكن العَيْنِ فيلتبِسَ به»[٥٥].

٦. ألاّ تكونَ حركةُ ثانيهما عارِضَةً: وذلك نحوُ: اخْصُصَ ابِي، والأصلُ: اخْصُصْ- بالسّكون-، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها، فلم يُعتَدَّ بِعُروضِها وبقيَ وجوبُ الفَكِّ[٥٦].

٧. ألاّ يكونَ المِثلانِ ياءَيْنِ يَلزَمُ تحريكُ ثانيهما نحو (حَيِيَ) و(عَيِيَ)، ولا تاءَيْنِ في (افْتَعَلَ) نحو (اسْتَتَرَ) و(اقْتَتَلَ)[٥٧]:

ذكَرَ ابنُ مالكٍ هذا الشّرطَ في (الكافية الشّافية) بقوله:

إن يَكُ يَاءً أَحَدُ الْمِثْلَيْنِ مَعْ لُزُومِ تَحْرِيكٍ فَخَيِّرْ تُتَّبَعْ

و(حَيِيَ) افْكُكْ وادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْو (تَتَجَلَّى) و(اسْتَتَرْ)

وقالَ في شَرحِ ذلك: «كان حقُّ (حَيِيَ) أن يُلتزَمَ إدغامُهُ كما التُزِمَ في (ضَنِنَتْ) مُجَرَّدًا من السّاكنِ، لكِنْ في (حَيِيَ) ما ليسَ في (ضَنِنَتْ) مِن أنّ المِثْلَيْنِ لا يلتقيانِ في المضارعِ ولا في الأمرِ، فكانَ اجتماعُهما مفكوكَيْنِ- إذا صارَ اجتماعُهما- كأنَّهُ عارِضٌ، والعارِضُ لا اعتِدادَ به، وما أشبَهَ ذلك. فهذا توجيهُ فَكِّ (حَيِيَ) وما أشبَهَهُ»[٥٨].

٨. ألاّ يكونَا في ما شَذَّ تَركُ الإدغامِ فيه أو وَرَدَ في ضَرورةِ الشِّعرِ:

قالَ ابنُ مالكٍ: «شذَّ تركُ الإدغام في: أَلِلَ السِّقَاءُ- إذا تغيَّرَتْ رائحتُه-، وفي: دَبَبَ الإنسانُ- إذا نبتَ الشَّعرُ في جبينِه-، وفي: صَكَكَ الفَرَسُ- إذا اصطكَّ عرقوباه-،

وفي: ضَبِبَت الأرضُ- إذا كثرَ ضبابُها-، وفي: قَطِطَ الشَّعرُ- إذا اشتدَّتْ جُعودتُه-، وفي: لَخِخَت الأرضُ ولَحِحَتْ- إذا التصقَتْ-، وفي: مَشِشَت الدّابّةُ- إذا ظَهَرَ فيها شيءٌ له حجمٌ دون صلابةِ العظم-، وفي: عَزُزَت النّاقةُ- إذا ضاقَ إحليلُها-. ومِن الفَكِّ الشّاذِّ دون ضرورةٍ قولُ العرب: قد عَلِمَتْ ذلك بَناتُ أَلْبُبِهِ. ولا يجوزُ القياسُ على شيءٍ مِن هذه المفكوكاتِ، بل ما وردَ منه قُبِلَ وعُدَّ من الضَّروراتِ كقولِ أبي النَّجمِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِيكِ الأَجْلَلِ(٥٩)»(٦٠).

٢. إدغامُ المُتَقَارِبَيْنِ الواجبُ.

إنَّ تقسيمَ الإدغامِ إلى إدغامِ المُتماثِلَيْنِ وإدغامُ المُتَقَارِبَيْنِ (والمُتَجانِسَيْنِ عندَ عُلماءِ التّجويد) إنّما هو تقسيمٌ بالنَّظرِ إلى الأصلِ، وإلاّ فلا إدغامَ إلاّ إدغامُ مِثْلٍ في مِثْلِهِ؛ ألا تَرَى أنّ المُتقاربَ يُقلَبُ مِن جنسِ الحرفِ الأخيرِ، فيؤولُ إلى إدغامِ مِثْلٍ في مِثْلٍ؟

وأكثرُ صُوَرِ الإدغامِ بينَ المُتَقَارِبَيْنِ مِن نوعِ الإدغامِ الجائزِ، وفيه عددٌ من حالاتِ الإدغامِ الواجبِ والممتنعِ(٦١).

وذهبَ ابنُ الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) في إدغامِ المُتماثِلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ مَذهَبًا واحدًا، إذ قالَ: «كلُّ حرفَيْنِ التقَيَا أَوَّلُهما ساكنٌ، وكانا مِثْلَيْنِ أوجِنسَيْنِ، وجَبَ إدغامُ الأوَّلِ منهما لُغةً وقراءةً؛ فالمِثلانِ نحوُ:... ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]،... والجِنسانِ نحوُ: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿أَثقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾[البقرة: ٢٥٦]، ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾[الزُّخرف: ٣٩]، ﴿بَلۡ رَانَ﴾[المطفِّفين: ١٤]، هَل رَّأَيۡتُمۡ، ﴿قُل رَّبِّ﴾[المؤمنون: ٩٣]، ما لَم يَكُنْ أوَّلُ المِثْلَيْنِ حرفَ مَدٍّ نحو: ﴿ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ﴾[النّاس: ٥]...، أو أوَّلُ الجِنْسَيْنِ حرفَ حَلْقٍ نحو: ﴿فَأَصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾[الزُّخرف: ٨٩]»(٦٢).

ومَذهَبُ ابنِ الجزريِّ بإطلاقِهِ هذا لا يُسَلَّمُ له؛ إذ وَرَدَت القراءةُ بالإظهارِ في ما تجاورَ مِن الجِنسَيْنِ كما في قراءةِ ابن عامرٍ، وأبي جَعفَرٍ المدنيِّ (ت١٣٠هـ)، ووَرشٍ، وخَلَفٍ البزّارِ الكُوفيِّ (ت٢٢٩هـ) عن حمزةَ الزَّيّات الكُوفيِّ (ت١٥٦هـ): ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[هود: ٤٢]، بإظهارِ الباءِ عند الميمِ ومخرجُهما واحدٌ(٦٣). وأَظهَرَ الثّاءَ عندَ الذّالِ

مِن قولِهِ تعالى: ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾[الأعراف: ١٧٦] ابنُ كَثيرٍ، وعاصمٌ، وأبو جعفرٍ، ونافعٌ، وهِشامٌ الشّاميُّ (ت٢٤٥هـ) عن ابنِ عامرٍ باختلافٍ عنهم(٦٤).

ويُمكِنُ تقسيمُ الأصواتِ التي يَحدُثُ بينها إدغامُ غيرِ المُتماثِلَيْنِ على مجموعتَيْنِ، إحداهما: مجموعةُ الأصواتِ التي يَقِلُّ فيها الإدغامُ، وهي ما عدا أصوات طَرَفِ اللسانِ، ويَشمَلُ ذلك أصواتَ الحَلقِ والشَّفَتَيْنِ. والأُخرى: مجموعةُ الأصواتِ التي يَكثُرُ فيها الإدغامُ، وهي أصواتُ طَرَفِ اللسانِ (ل ن ر)، (س ص ز)، (ذ ث ظ)(٦٥).

والإدغامُ الواجبُ في المُتَقارِبَيْنِ ليسَ مُطلَقًا كإدغامِ المُتماثِلَيْنِ، بل في أحرُفٍ مخصوصةٍ، كما أنّ وجوبَ الإدغامِ فيها قد يكونُ مخصوصًا بمواضِعَ مُعَيَّنَةٍ في القرآنِ الكريمِ أو في كلامِ العربِ، وليسَ مُطَّرِدًا في كلِّ ما يُشابهُها مِن مواضِعَ. ولذا قد يَنُصُّ عُلَماءُ التَّجويدِ في مَوضعٍ مّا من القرآن الكريمِ على وجوبِ الإدغامِ في حينِ أنّ عُلَماءَ العربيّةِ قد يَرَونَ جوازَ ذلك في كلامِ العربِ. وسأُشيرُ إلى مواطنِ الخلافِ هذه حينَ أَمُرُّ عليها.

وثَمَّةَ حروفٌ قيلَ بوقوعِ هذا النَّوعِ مِن الإدغامِ الواجبِ فيها، أُوردُ أَهَمَّها بحسبِ تسلسلِها في كتابِ سيبَوَيْهِ في ما يأتي:

١- إدغامُ القافِ في الكافِ.

حَكَمَ عُلَماءُ التَّجويدِ على التِقاءِ القافِ الساكنةِ بالكافِ في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[المرسَلات: ٢٠] بأنّه إدغامٌ واجبٌ(٦٦)، في حين مثَّلَ سيبَوَيْهِ لهذا الالتقاءِ بقولِنا: الْحَقْ كَلَدَة، وقالَ: «الإدغامُ حَسَنٌ، والبيانُ حَسَنٌ، وإنّما أَدغَمْتَ لِقُربِ المخرجَيْنِ، وأنّهما مِن حروفِ اللسان، وهما متَّفقانِ في الشِّدَّة»(٦٧).

٢- إدغامُ النُّونِ في حُروفِ (ويرمل).

حَكَمَ عُلَماءُ التَّجويدِ بوجوبِ إدغامِ النُّونِ السّاكنةِ- ولو تنوينًا- في خمسةِ أحرفٍ هي اللام والرّاء والميم والواو والياء، ومِثالُ النُّون مع هذه الأحرف: ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾[البقرة: ٥]، و﴿مِن وَلِيٍّ﴾[البقرة: ١٢٠]. ومِثالُ التَّنوين معها: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[الفتح: ٢٩]، و﴿وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾[الأحزاب: ١٧](٦٨). واستَثنَى عُلَماءُ التَّجويدِ مِن هذا النّوعِ إدغامَ النُّونِ السّاكنةِ في الرّاءِ مِن قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] عند حفصٍ الكُوفيِّ (ت١٨٠هـ) عن

عاصمٍ مِن طريق (الشّاطبيّة) بِسببِ سَكتِهِ على النُّونِ، والسَّكتُ يَمنعُ الإدغامَ. أمّا إذا قُرِئَ له بِتَركِ السَّكتِ في أحدِ الوجهَيْنِ له مِن طريق (طَيِّبَة النَّشْر) فلا مانعَ حينئذٍ مِن الإدغامِ على القاعدةِ العامَّةِ(٦٩).

وذكرَ سيبَوَيْهِ هذا النَّوعَ مِن الإدغام في مَوضِعٍ مِن (الكتاب) غيرَ حاكمٍ عليه بِوجوبٍ أو غيرِهِ، واكتفَى بِالحُكمِ عليه بِالوقوعِ بِغُنَّةٍ أو بِغيرِ غُنَّةٍ(٧٠). ولكنَّه أشارَ بعدَ ذلك في مَوضِعٍ آخرَ إشارةً يُفهَمُ منها أنَّه يَحكُمُ بِثقلِ عدمِ إدغامِ النُّونِ إذا وقَعَتْ ساكنةً قبلَ الرّاءِ واللامِ، إذ قالَ: «ولا نَعلَمُ النُّونَ وقَعَتْ ساكنةً في الكلامِ قبلَ راءٍ ولا لامٍ؛ لأنّهم إن بيَّنُوا ثَقُلَ عليهم لِقُربِ المخرجَيْنِ...، وإن أدغَموا التبَسَ بالمُضاعَفِ...، وذلك أنّه ليسَ في الكلامِ مِثلُ (قِنْر) و(عِنْل)»(٧١).

غيرَ أنَّ ابنَ عصفورٍ صرَّحَ بِوجوبِ هذا الإدغامِ بِقولِهِ: «ويَجِبُ إدغامُ النُّونِ إذا كانَ بعدَها حرفٌ مِن حروفِ (ويرمل) لِمُقارَبَتِها لها؛ أمّا مُقارَبَتُها لِلرّاءِ واللامِ ففي المخرَجِ، وأمّا مُقارَبَتُها لِلميمِ ففي الغُنَّةِ، وأمّا مُقارَبَتُها لِلياءِ والواو فلأنَّ في النُّونِ غُنَّةً تُشبِهُ اللينَ في الياءِ والواو؛ لأنَّ الغُنَّةَ فَضلُ صَوتٍ في الحرفِ كما أنَّ اللينَ كذلك، وهي مِن حروفِ الزِّيادةِ كما أنَّ الياءَ والواو كذلك»(٧٢).

واتَّفَقَتْ كلمةُ عُلَماءِ التَّجويدِ وعُلَماءِ العربيَّةِ على أنّ هذا الإدغامَ إنّما يكونُ واجِبًا إذا كانَ في كلمتَيْنِ لا في كلمةٍ واحدةٍ كـ(الدُّنْيا) و(صِنْوان) و(زَنْمَاء)، فإنَّ الفَكَّ حينئذٍ لازِمٌ(٧٣). وعلَّلَ ابنُ عصفورٍ هذا بِأنَّكَ «إذا أدغَمْتَ لم يَبقَ ما يُستدَلُّ به على الأصلِ؛ ألا ترى أنَّك لو أدغَمْتَ النُّونَ مِن (أَنْمُلَة) في الميم فقُلْتَ: أَمُّلَة، لم يُدْرَ هل الأصلُ (أَنْمُلَة) أو (أَمْمُلَة)؟»(٧٤).

٣- إدغامُ لامِ المَعرِفَةِ في حروفِها (الإدغامُ الشَّمسيُّ).

هو إدغامُ لامِ التَّعريفِ في حروفِها الثَّلاثةَ عشَرَ. ووجوبُ الإدغامِ في هذا الموضعِ اتَّفَقَتْ عليه كلمةُ عُلَماءِ التَّجويدِ(٧٥)، وعُلَماءِ العربيَّةِ(٧٦) إلاّ ما حكاهُ الكسائيُّ الكُوفيُّ مِن «أنّه سمِعَ العربَ تُبَيِّنُ اللامَ- يَعني لامَ المعرفةِ- عند كلِّ الحروفِ إلاّ عندَ اللامِ مِثلِها أو الرّاءِ أو النُّونِ. قالَ: قالَ بعضُهم: الْصامِت... والذي حكاهُ الكسائيُّ لم يَحكِهِ أيضًا البَصْرِيُّونَ»(٧٧).

٤- إدغامُ لامِ غيرِ المَعرفةِ في الرّاءِ.

حكَمَ عُلَماءُ التَّجويدِ بوجوبِ إدغامِ اللامِ السّاكنةِ في الرّاءِ، سَواءٌ أكانَتْ مِن حَرفٍ مِثل (بَلْ) نحو قولِه تعالى: ﴿بَلْ رَّبُّكُمْ﴾[الأنبياء: ٥٦]، أم مِن فِعلٍ مِثل (قُلْ) نحو قولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[المؤمنون: ٢٩]. واستثنَوا مِن هذا الوجوبِ إدغامَ اللامِ في (بَلْ) مِن قولِه تعالى: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المُطَفِّفين: ١٤] لِحفصٍ عن عاصمٍ مِن طريقِ (الشّاطبيّة) بسببِ سَكتِهِ عليها، والسَّكتُ يَمنعُ الإدغامَ. أمّا إذا قُرِئَ له بِتَركِ السَّكتِ في أحدِ الوجهَيْنِ له مِن طريقِ (طَيِّبَة النَّشْر) فلا مانعَ حينئذٍ مِن الإدغامِ على القاعدةِ العامَّة[٧٨].

وذكرَ سيبَوَيْهِ هذه الحالةَ ولم يَحكُمْ عليها بِالوجوبِ، بل قالَ: «فإذا كانَتْ غيرَ لامِ المعرفَةِ نحو لام (هَلْ) و(بَلْ) فإنّ الإدغامَ في بعضِها أحسَنُ، وذلك قولُكَ: هَرَّأَيْتَ؟؛ لأنّها أقربُ الحروفِ إلى اللامِ وأشبَهُها بها...، وإن لم تُدغِمْ فقُلْتَ: هَلْ رَأَيْتَ؟ فهي لُغَةٌ لأهلِ الحجازِ، وهي عربيّةٌ جائزةٌ».

٥- إدغامُ الطّاءِ في التّاءِ.

حكَمَ عُلَماءُ التَّجويدِ بوجوبِ إدغامِ الطّاءِ السّاكنةِ في التّاءِ في نحو قولِه تعالى: ﴿أَحَطتُ﴾[النَّمل: ٢٢]، و: ﴿بَسَطتَ﴾[المائدة: ٢٨]، و: ﴿فَرَّطتُمْ﴾[يوسف: ٨٠] أمّا ما ذَكَرَهُ أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) مِن أنّ الطّاءَ تُبانُ عندَ التّاءِ في ﴿فَرَّطتُمْ﴾ و﴿أَحَطتُ﴾[٨١]، فليسَ المقصودُ بِـ(الإبانة) هنا الإظهارَ المُطلَقَ وإنّما إظهارَ صِفةِ الإطباق في الطّاءِ المُدغَمَةِ؛ لِما ذكرَهُ الزَّمَخشَريُّ (ت٥٣٨هـ) مِن أنّ «الأقيَسَ في المُطبَقَةِ إذا أُدغِمَتْ تَبقِيَةُ الإطباق، كقراءةِ أبي عَمرٍو: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾[٨٢] [الزُّمَر: ٥٦]»[٨٣].

وحكَمَ سيبَوَيْهِ بِوقوعِ هذا النّوعِ مِن الإدغام ولكنَّه لم يوجِبْهُ، إذ قالَ: «وكذلك الطّاءُ مع التّاء، إلاّ أنّ ذهابَ الإطباق مع الدّال أمثَلُ قليلاً؛ لأنّ الدّالَ كالطّاءِ في الجَهرِ، والتّاء مهموسةٌ، وكلٌّ عربيٌّ، وذلك: انْقُتُّوأَمًا، تُدغِمُ»[٨٤]. وقالَ في موضعٍ آخَرَ: «ولو بَيَّنْتَ فقُلْتَ:... اضبِطْ تِلْكَ... لَجازَ، وهو يَثقُلُ التّكلُّمُ به»[٨٥]. ونَقَلَ أيضًا أنّ «مِمّا أُخلِصَتْ فيه الطّاءُ تاءً سَماعًا من العربِ قولهم: حُتُّهُم، يُريدونَ: حُطْتُهُم»[٨٦].

٦- إدغامُ الدّالِ في التّاءِ، والتّاءِ في الطّاءِ، والتّاءِ في الدّالِ.

حكَمَ عُلَماءُ التَّجويدِ بوجوبِ إدغامِ الدّالِ السّاكنةِ في التّاءِ، سَواءٌ أكانَت هذه الدّالُ مِن حَرفٍ مِثل (قَدْ) أم مِن غيرِهِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾[البقرة: ٢٥٦][٨٧].

وقالَ أبو بَكرِ بنُ مُجاهدٍ (ت٣٢٤هـ) في أثناءِ حديثِهِ عن مَذهَبِ نافعٍ في القِراءة: «قولُهُ: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾[البقرة: ٢٥٦]، ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾ [العنكبوت: ٣٥]، ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾[آل عمران: ١٢٢]، وما أشبَهَ ذلك مُدغَمٌ كلُّه لا يَجوزُ إلاّ ذلك. على أنّ ابنَ المُسَيِّبيِّ قد روى عن أبيه: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ بإظهارِ الدّال عند التّاءِ، وهذا مِمّا أخبَرْتُكَ أنّ إظهارَهُ خُروجٌ مِن كلامِ العربِ، وهو رديءٌ جدًّا؛ لقُربِ الدّال مِن التّاءِ، وأنّهما بمنزلةٍ واحدةٍ، فثقُلَ الإظهار»[٨٨] فهذه القراءةُ ضَعيفةٌ إذَن لا تَقوَى على خَرقِ قاعدةِ وجوبِ الإدغامِ هنا.

وأمّا إدغامُ الدّالِ مِن غيرِ حرفِ (قَدْ) فأمثِلَتُهُ كثيرةٌ، منها قولُهُ تعالى: ﴿حَصَدتُّمْ﴾ [يوسف: ٤٧]، و﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وغير ذلك[٨٩].

وفرَّقَ الرَّضيُّ الإستراباذيُّ (ت٦٨٦هـ) في وجوبِ الإدغامِ هنا بينَ أن يكونَ في كلمةٍ واحدةٍ وأن يكونَ في كلمتَيْنِ، فقالَ: «واعلَمْ أنّه إذا كانَ أوّلُ المتقارِبَيْنِ ساكنًا والثّاني ضميرٌ مرفوعٌ مُتَّصِلٌ فكأنَّهما في الكلمةِ الواحدةِ الّتي لا يُلبِسُ الإدغامُ فيها؛ وذلك لشِدَّةِ اتِّصالِ الضَّمير، ثُمَّ إن اشتَدَّ تقارُبُ الحرفَيْنِ لَزِمَ الإدغامُ فيهما كما في (عُدتُّ) و(زِدتُّ). بخِلافِ الكلمتَيْنِ المستقلَّتَيْنِ نحو: أَعِدْ تَمْرَكَ، فإنّه يجوزُ تَركُ الإدغامِ إذن، والإدغامُ أحسَنُ، وبخِلافِ ما لم يَشتَدَّ فيه التّقاربُ نحو: عُدْتُ»[٩٠].

وكذلك حكَمَ عُلَماءُ التَّجويدِ بوجوبِ إدغامِ تاءِ التَّأنيثِ السّاكنةِ في الدّالِ وفي الطّاءِ؛ ففي الدّالِ في مَوضِعَيْنِ مِن القُرآنِ الكريمِ لا ثالثَ لهما، أوّلُهما: قولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَثقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وثانيهما: ﴿قَد أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[يونس: ٨٩]. وفي الطّاءِ في نحو قولِهِ تعالى: ﴿فَنَامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصَّفّ: ١٤][٩١].

وذكرَ سيبَوَيْهِ هذه الإدغاماتِ مِن غيرِ حكمٍ عليها بالوجوب، فقالَ: «وتَصيرُ الدّالُ مع الطّاءِ طاءً، وذلك: انْقُطّالبًا. وكذلك التّاءُ، وهو قولُكَ: انْعَطّالبًا؛ لأنّكَ لا تُجْحِفُ بهما في الإطباقِ ولا في غيرِهِ. وكذلك التّاءُ مع الدّالِ، والدّالُ مع التّاءِ؛ لأنّه ليس بينهما إلاّ

الهمسُ والجهرُ، ليس في واحدٍ منهما إطباقٌ ولا استِطالةٌ ولا تكريرٌ... والتّاءُ والدّالُ سَواءٌ، كلٌّ واحدةٍ منهما تُدغَمُ في صاحِبَتِها حتّى تَصير التّاءُ دالاً والدّالُ تاءً؛ لأنّهما مِن موضعٍ واحدٍ، وهما شديدتانِ ليس بينهما شيءٌ إلاّ الجَهرُ والهمسُ، وذلك قولُكَ: انْعَدُّلامًا، و: انْقُتِّلْكَ، فتُدغِمُ. ولو بيَّنْتَ فقُلْتَ:... انقُدْ تِلْكَ، و: انْعَتْ دُلامًا، لَجازَ، وهو يَثقُلُ التّكلُّمُ به»[٩٢].

٧- إدغامُ الذّالِ في الظّاءِ.

أوجبَ عُلَماءُ التّجويدِ إدغامَ الذّالِ السّاكنةِ مِن (إذ) في الظّاءِ في مَوضِعَيْنِ مِن القُرآنِ الكريمِ، أوّلُهما: قولُهُ تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزُّخرف: ٣٩]، وثانيهما: ﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾ [النِّساء: ٦٤]، ولا ثالثَ لهما في التّنزيلِ[٩٣].

وذكَرَ سيبَوَيْهِ هذا الإدغامَ في كِتابِهِ مِن غيرِ حكْمٍ عليه بالوجوبِ، فقالَ: «وقصَّةُ الظّاءِ والذّالِ والثّاءِ كذلك أيضًا. وهي مع الذّالِ كالطّاءِ مع الدّالِ؛ لأنّها مجهورةٌ مِثلُها، وليسَ يَفْرُقُ بينهما إلاّ الإطباقُ، وهي مِن الثّاءِ بِمَنزلةِ الطّاءِ مِن التّاءِ، وذلك قولُكَ: احْفَذَّلِكَ، فتُدغِمُ وتَدَعُ الإطباقَ، وإن شِئْتَ أذهَبْتَهُ. وتقولُ: احْفَثَّابِتًا، وإن شِئْتَ أذهَبْتَ الإطباقَ، وإذهابُهُ مع الثّاءِ كإذهابِهِ مِن الطّاءِ مع التّاءِ. وإن أدغَمْتَ الذّالَ والثّاءَ فيهما أنزَلْتَهما منزلةَ الدّالِ والتّاءِ إذا أدغَمْتَهما في الطّاءِ، وذلك قولُكَ: خُظَّالِمًا، و: ابْعَظَّالِمًا»[٩٤].

فقد تَلَخَّصَ مِمّا سَبَقَ أنّ ثَمَّةَ خِلافًا في حُكْمِ عَدَدٍ مِن مَواضعِ الإدغامِ بينَ عُلماءِ العربيّةِ وعُلماءِ التّجويدِ، يتركّزُ في مَواطِنِ إدغامِ المتقارِبَيْنِ، ويتراوَحُ بينَ الوُجوبِ والاستِحسانِ والجَوازِ المُطلَقِ. وليسَ هذا الخِلافُ لَفظِيًّا لا يُبنَى عليه عَمَلٌ، بل هو خِلافٌ عَمَلِيٌّ يُؤَثِّرُ في طَريقةِ النُّطقِ في تلك المَواطِنِ التي شَمِلَها الخِلافُ، فينبَغي لِمَن رامَ إتقانَ أدائِهِ النُّطقيِّ مَعرِفتُها، وعَدَمُ إغفالِ الفُروقِ المترتِّبةِ عليها، ولاسيَّما أنَّها فُروقٌ تتعلَّقُ بِأَحكامِ تِلاوةِ كتابِ اللهِ تعالَى، وهي سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ لا تَجوزُ مُخالَفَتُها والاكتِفاءُ معها باستِصحابِ أحكامٍ لُغَويَّةٍ عُلِمَ أنّ بعضَها مَحلُّ نِزاعٍ بينَ عُلماءِ العربيّةِ وعُلماءِ التّجويدِ.

هوامِشُ البحث

[١] يُنظر: (المَدخَل إلى عِلم أصوات العربيّة) للدّكتور غانم قدّوري الحمد: ٢١٥.

[٢] يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٩.

(٣) يُنظر: الخصائص: ١٤١/٢.

(٤) يُنظر: المَدخَل إلى عِلم أصوات العربيّة: ٢٢٥.

(٥) يُنظر: (القاموس المحيط) للفيروزآباديّ: ١٤٥٩/٢.

(٦) (الإدغام الكبير) لأبي عَمرو الدّانيّ: ٩٢.

(٧) يُنظر: (المُقتَضَب) لِلمُبَرِّد: ٢١١/١.

(٨) يُنظر: (الكتاب) لسيبَوَيْه: ٤٧٢/٤.

(٩) يُنظر: (ما ذكَرَهُ الكوفيُّونَ من الإدغام) لأبي سعيد السِّيرافيّ: ٣١.

(١٠) يُنظر: الكتاب: ٤٣٨/٤.

(١١) يُنظر: (الوافي في شرح الشّاطبيَّة) لعبد الفتّاح القاضي: ٥٣.

(١٢) يُنظر: ما ذكَرَهُ الكوفيُّونَ من الإدغام: ٣٣- ٣٤.

(١٣)(المُنصِف): ٢/ ٣٢٨.

(١٤) الإدغام الكبير: ٩٥- ٩٦. ويَعرِض لهذا الأصل ما يُخالفه مثلُ إدغام القافِ في الكافِ الذي منه ما هو جائزٌ نحو قراءةِ أبي عمرو بن العلاء: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢] وكلِّ ما كان على شاكلته في القرآن بالإدغام الكبير، واتّفاقُ القُرّاءِ على قراءة: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ بالإدغامِ على خلافٍ بين أهل الأداءِ في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف وعدّ الإدغام ناقصًا، أو حذفِها وعَدِّه تامًّا، والأخيرُ هو المشهور المأخوذُ به. يُنظر: الوافي في شرح الشّاطبيّة: ٦١. ومِمّا يُخالِفُ الأصلَ المذكورَ أيضًا جوازُ إدغامِ الرّاء في اللام عند أبي عَمرٍو وكِبار الكوفيّينَ. يُنظر: مقدّمة تحقيق (ما ذكرهُ الكوفيُّون من الإدغام): ٣٥.

(١٥) يُنظر: الكتاب: ٤٣٧/٤.

(١٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٤١٧/٤.

(١٧) يُنظر: القاموس المحيط: ٦٠٨/١.

(١٨)(شرح الدُّرَر اللوامع في أصل مَقرإ الإمام نافع) للمنتوريّ القيسيّ: ٣٨٥/١.

(١٩) يُنظر: (مُعجم المصطلحات في عِلمَي التّجويد والقراءات) للدّكتور إبراهيم الدّوسريّ: ٢٩.

(٢٠) يُنظر: شرح الدُّرَر اللوامع في أصل مَقرإ الإمام نافع: ٣٨٥/١.

(٢١) (النَّشر في القراءات العَشر) لابن الجزريّ: ٢٧٨/١.

(٢٢) يُنظر: (البديع في عِلمِ العربيَّة) لِمَجدِ الدِّينِ بنِ الأثير: ج٢/م٦٢١/٢.

(٢٣) يُنظر: المصدر نفسه: ج٢/م٦٢١/٢.

(٢٤) يُنظر: (دروسٌ في علم الصَّرف) لأبي أوس إبراهيم الشّمسان: ١٣٢/٢.

(٢٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٣٢/٢.

(٢٦) يُنظر: (شرح المُفَصَّل للزَّمخشريّ) لابن يَعيش: ٥١٣/٥.

(٢٧) يُنظر: (التّيسير في النّحو والصَّرف) لفتحيّة توفيق صلاح: ٢٤٩.

(٢٨) يُنظر: الكتاب: ٤٤٦/٤، والإدغام الكبير: ١١١.

(٢٩) يُنظر: (المُفَصَّل في صَنعة الإعراب) للزَّمخشريّ: ٥٢٣، و(المُمتِع الكبير في التّصريف) لابن عصفور: ٤٠٤.

(٣٠) (التّبصرة والتّذكرة) للصّيمريّ: ٢/ ٩٣٧– ٩٣٨.

(٣١) يُنظر: الكتاب: ٤٤٦/٤، والإدغام الكبير: ١١١– ١١٢، و(شرح شافية ابن الحاجب) لرُكنِ الدينِ الإستراباذيّ: ٨٩٣/٢.

(٣٢) المُمتِع الكبير في التّصريف: ٤٠٤.

(٣٣) المُقتَضَب: ٣٣٤/١.

(٣٤) شرح الكافية الشّافية: ٢١٧٥/٤.

(٣٥) (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسّيوطيّ: ٦/ ٢٨١.

(٣٦) يُنظر: (التّذكرة في القراءات) لابن غَلبون: ٢/ ٧٢٩، والوافي في شرح الشّاطبيّة: ١١٠.

(٣٧) يُنظر: (المقتَبَس من اللهجات العربيّة والقرآنيّة) للدّكتور محمّد سالم محيسن: ٩٢.

(٣٨) يُنظر: الكتاب: ٤٤٢/٤.

(٣٩) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨١/٦.

(٤٠) هذه قراءةُ أبي جعفرٍ المدنيِّ وَصلاً ووَقفًا، وقراءةُ حَمزةَ الكُوفيِّ وَقفًا فقط في أحدِ الوَجهَيْنِ عنه. يُنظر: (شرح طيِّبة النَّشر في القراءات العَشر) لابن الجزريّ: ٩٠، ١٠٥.

(٤١) يُنظر: (شرح الكافية الشّافية) لابن مالك: ٢١٧٦/٤، و(شرح شافية ابن الحاجب) لرُكنِ الدينِ الإستراباذيّ: ٨٩٣/٢- ٨٩٤، والتّيسير في النّحو والصَّرف: ٢٤٩- ٢٥٠.

(٤٢) يُنظر: (شرح شافية ابن الحاجب) لرُكنِ الدينِ الإستراباذيّ: ٨٩٣/٢.

(٤٣) يُنظر: أُطروحة (الإدغام في العربيّة) لفاطمة حمزة الرّاضي: ١٥٩.

(٤٤) البيت لِقَعنَبِ بنِ أُمِّ صاحبٍ، ولم أَقِفْ له على ديوانٍ يَجمَعُ شِعرَه، والشِّعرُ مِن شواهدِ كتابِ سيبَوَيْهِ. يُنظر: الكتاب: ٢٩/١.

(٤٥) يُنظر: التّبصرة والتّذكرة: ٩٣٤/٢.

(٤٦) يُنظر: (مُعجم القَواعد العربيّة) لعبد الغنيّ الدّقر: ٢٤.

(٤٧) يُنظر: التّبصرة والتّذكرة: ٩٣٥/٢.

(٤٨) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٢/٦.

(٤٩) يُنظر: شرح الكافية الشّافية: ٢١٧٧/٤، ومُعجم القَواعد العربيّة: ٢٤.

(٥٠) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٢/٦.

(٥١) يُنظر: (مُقدّمةٌ في أصول التّصريف) لطاهر بن أحمد بن بابشاذ: ١٢٧، وشرح المُفَصَّل للزَّمخشريّ: ٥١٥/٥، ومُعجم القَواعد العربيّة: ٢٤- ٢٥.

(٥٢) التّكملة: ٢٧٣.

(٥٣) يُنظر: مُقدّمةٌ في أصول التّصريف: ١٢٧- ١٢٨، وشرح المُفَصَّل للزَّمخشريّ: ٥/ ٥١٥، ومُعجم القَواعد العربيّة: ٢٥.

(٥٤) شرح الكافية الشّافية: ٢١٨٠/٤.

(٥٥) شرح المُفَصَّل للزَّمخشريّ: ٥١٥/٥.

(٥٦) يُنظر: مُقدّمةٌ في أصول التّصريف: ١٢٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٣/٦، ومُعجم القَواعد العربيّة: ٢٤.

(٥٧) يُنظر: مُعجم القَواعد العربيّة: ٢٥.

(٥٨) شرح الكافية الشّافية: ٤/ ٢١٨٤.

(٥٩) بيتٌ مِن الرَّجَزِ نسَبَهُ إلى أبي النَّجمِ العِجليِّ عبدُ الرَّحيم العَبّاسيُّ (ت٩٦٣هـ) في (مَعاهد التّنصيص على شَواهد التّلخيص): ١٨/١، وعبدُ القادر البغداديُّ

(ت١٠٩٣هـ) في (خزانة الأدب ولُبّ لُباب لِسان العرب): ٣٩٠/٢، ولم أَجِدْهُ في ديوانِهِ بِهذه الرِّوايةِ، وإنّما رِوايتُهُ فيه: ١٧٥: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ.

(٦٠) شرح الكافية الشّافية: ٢١٨٠/٤- ٢١٨٢.

(٦١) يُنظر: المَدخَل إلى عِلم أصوات العربيّة: ٢٣٨.

(٦٢) النَّشر في القراءات العَشر: ١٩/١.

(٦٣) يُنظر: شرح طَيِّبَة النَّشر في القراءات العَشر: ١١١.

(٦٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٢.

(٦٥) يُنظر: الكتاب: ٤٤٨/٤، والإدغام الكبير: ٩٤- ٩٥، والمَدخَل إلى عِلم أصوات العربيّة: ٢٣٩- ٢٤٠.

(٦٦) يُنظر: النَّشر في القراءات العَشر: ١٩/١- ٢٠، ٢٢١، و(هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري) لعبد الفتّاح المرصفيّ: ٢٤٠.

(٦٧) الكتاب: ٤/ ٤٥٢.

(٦٨) يُنظر: النَّشر في القراءات العَشر: ٢٣/١.

(٦٩) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٣٩- ٢٤٠.

(٧٠) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٢- ٤٥٣.

(٧١) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ٤٥٦.

(٧٢) المُمتِع الكبير في التّصريف: ٤٤١.

(٧٣) يُنظر: شرح الكافية الشّافية: ٤/ ٢١٩٣، والنَّشر في القراءات العَشر: ٢٥/١.

(٧٤) المُمتِع الكبير في التّصريف: ٤٥٠.

(٧٥) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤٠.

(٧٦) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٧.

(٧٧) يُنظر: ما ذكره الكوفيُّون من الإدغام: ٦٩- ٧٠.

(٧٨) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٣٨- ٢٣٩.

(٧٩) الكتاب: ٤٥٧/٤.

(٨٠) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤٢.

(٨١) يُنظر: إدغام القُرّاء: ١٩.

(٨٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٨.

(٨٣) المُفَصَّل في صَنعة الإعراب: ٥٢٧.
(٨٤) الكتاب: ٤/٤٦٠.
(٨٥) المصدر نفسه: ٤/٤٦١.
(٨٦) المصدر نفسه: ٤/٤٦٠.
(٨٧) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤١.
(٨٨) السَّبعة في القراءات: ١١٥.
(٨٩) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤١.
(٩٠) (شرح شافية ابن الحاجب) للرَّضيِّ الإستراباذيّ: ٣/ ٢٨٢.
(٩١) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤١- ٢٤٢.
(٩٢) الكتاب: ٤/٤٦٢.
(٩٣) يُنظر: هِداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٤٠- ٢٤١.
(٩٤) الكتاب: ٤/٤٦٢.

قائمة المَصادِر

القُرآن الكريم.
١. الإدغامُ في العربيّة، أُطروحة دكتوراه غير منشورة قَدَّمَتْها فاطمة حمزة الرّاضي إلى كلِّيَّة الآداب- جامعة بغداد، سنة ١٩٨٨م.
٢. إدغامُ القُرّاء، أبو سعيدٍ الحسَن بن عبد الله السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد عليّ عبد الكريم الرّدينيّ، دار أُسامة، دمشق، الطّبعة الثّانية، ١٩٨٦م.
٣. الإدغامُ الكبير، أبو عمر عُثمان بن سعيدٍ الدّانيّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الرّحمن حسن الطّرف، عالَم الكُتُب، القاهرة، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٤. البَديع في عِلمِ العربيَّة، المُبارَك بن محمَّدٍ الشَّيبانيُّ الجزريُّ أبوالسَّعادات مَجد الدِّين بن الأَثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح حسين العايد، جامعة أُمّ القُرى، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٠هـ.
٥. التَّبصِرَة والتَّذكِرَة، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصَّيمريّ (من نُحاة القَرن الرّابع)، تحقيق: الدّكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلميّ، جامعة أُمّ القُرَى، مكّة المكرَّمَة، الطّبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٦. التّذكرة في القراءات، أبو الحسَن طاهر بن عبد المنعم بن غَلبون (ت٣٩٩هـ)، تحقيق الدّكتور عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، الزّهراء للإعلام العربيّ، القاهرة، الطّبعة الثّانية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٧. التّكمِلَة، أبوعليّ الحسَن بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدّكتور حسَن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، الرّياض، الطّبعة الأولى، ١٩٨١م.
٨. التّيسير في النّحو والصّرف، فتحيّة توفيق صلاح، جمعيّة عُمّال المطابع التّعاونيّة، عمّان، د.ط، ١٩٧٨م.
٩. خزانة الأدب ولُبّ لُباب لِسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٠. الخَصائص، أبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، دار الهدَى، بيروت، الطّبعة الثّانية، د.ت.
١١. دروسٌ في عِلم الصّرف، أبو أوس إبراهيم الشّمسان، مكتبة الرّشد، الرّياض، الطّبعة الأولى، ١٩٩٧م.
١٢. ديوان أبي النّجم العِجليّ، صنَعَهُ وشَرَحَهُ علاء الدّين أغا، النّادي الأدبيّ بالرّياض، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٣. السّبعة في القِراءات، أبو بَكرٍ أحمدُ بنُ موسَى المعروفُ بابن مُجاهِد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق الدّكتور شوقي ضيف، دار المَعارِف، القاهرة، الطّبعة الثّالثة، د.ت.
١٤. شرح الدُّرَر اللوامع في أصل مَقرإ الإمام نافع، أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك المنتوريّ القيسيّ (ت٨٣٤هـ)، تحقيق الصّدّيقي سيدي فوزي، الدّار البيضاء، الطّبعة الأُولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٥. شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجِب، رَضِيُّ الدِّينِ محمّد بنُ الحسَنِ الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمّد نور الحسن وآخَرين، مطبعة حجازي، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٦. شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجِب، رُكنُ الدِّينِ الحسَنُ الإستراباذيّ (ت٧١٥هـ)، تحقيق الدّكتور عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، الطّبعة الأُولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٧. شرح طَيِّبَة النَّشر في القراءات العَشر، شهاب الدِّين أحمد بن محمّد بن محمّد ابن الجزريّ (ت٨٣٥هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٨. شرحُ الكافِيَةِ الشّافِيَة، جَمالُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ الطّائيُّ الجيّانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدّكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أُمّ القُرَى- مركز إحياء التّراث الإسلاميّ، مكّة المكرَّمة، د.ط، د.ت.
١٩. شرح المُفَصَّل لِلزَّمخشريّ، موفَّق الدِّين أبو البقاء يَعيش بن عليّ بن يَعيش الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٠. القاموسُ المحيط، مَجدُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الرَّحمن المرعشليّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢١. الكِتاب، كِتابُ سيبَوَيْه، أبو بِشْرٍ عَمرُو بنُ عُثمانَ بنِ قَنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٢. ما ذكَرَهُ الكوفِيُّونَ من الإدغام، أبو سعيد الحسَن بن عبد الله السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق الدّكتور صبيح التّميميّ، دار البيان العربيّ، جدّة، الطّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٣. المَدخَل إلى عِلم أصوات العربيّة، الدّكتور غانم قدُّوري الحمد، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢٤. مَعاهد التّنصيص على شَواهد التّلخيص، عبدُ الرَّحيمِ بنُ أحمدَ العبّاسيّ (ت٩٦٣هـ)، تحقيق: محمَّد مُحيي الدِّين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م.
٢٥. مُعجَم القواعد العربيّة، عبد الغنيّ الدّقر، دار القَلَم، دمشق، الطّبعة الثّالثة، ٢٠٠١ م.
٢٦. مُعجم المصطلحات في عِلمَي التّجويد والقراءات، الدّكتور إبراهيم بن سعيد الدّوسريّ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرِّياض، د.ط، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٧. المُفَصَّل في صَنعة الإعراب، أبو القاسمِ جارُ اللهِ محمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق الدّكتور إميل بديع يَعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٢٨. المُقتبس مِن اللهجات العربيّة والقُرآنيّة، الدّكتور محمّد سالم محيسن، مؤسَّسة شباب الجامعة، الإسكندريّة، د.ط، ١٩٨٦م.
٢٩. الْمُقْتَضَب، أبو العبّاسِ محمَّدُ بنُ يَزيدَ المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى لِلشؤون الإسلاميّة، القاهرة، د.ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٣٠. مُقدّمةٌ في أصول التّصريف، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: الدّكتور حسين عليّ السّعديّ والدّكتور رشيد عبد الرّحمن العبيديّ، ديوان الوقف السّنّيّ، بغداد، د.ط، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٣١. المُمتِع الكبير في التَّصريف، أبو الحسَنِ عَلِيُّ بنُ مُؤْمِنٍ المعروفُ بِابنِ عصفورٍ الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدّكتور فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٣٢. المُنصِف، شَرحُ الإمامِ أبي الفَتحِ عُثمانَ بنِ جنِّي النَّحويّ (ت٣٩٢هـ) لِكِتابِ (التَّصريف) لِلإمامِ أبي عُثمانَ المازنيِّ النَّحويِّ البَصريّ (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، القاهرة، الطَّبعةُ الأُولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٣٣. النَّشر في القِراءاتِ العَشر، أبو الخيرِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ الدِّمشقيُّ المشهورُ بِابنِ الجزريّ (ت٨٣٣هـ)، تصحيحُ عليّ محمَّد الضَّبّاع، المكتبة التِّجاريَّة الكُبرَى، القاهرة، د.ط، د.ت.
٣٤. هِداية القاري إلى تَجويد كَلام الباري، عبد الفتّاح السّيِّد عجمي المرصفيّ، الطّبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٣٥. هَمعُ الهَوامِع في شَرحِ جَمعِ الْجَوامِع، جَلالُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ أَبي بَكرٍ السّيوطيّ الشّافِعِيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٣٦. الوافي في شرح الشّاطبيَّة في القراءات السَّبع، عبد الفتّاح عبد الغنيّ القاضي (ت١٤٠٣هـ)، مكتبة السّوادي، جدّة، الطّبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.